التعقيب والمناقشات

د. إبراهيم البيومي غانم - رئيس الجلسة والمعقب:

إن من أهم ما أثارته ورقة الأستاذة نهى هي أنها اختارت أن تضع نفسها في مواجهة رئيس هيئة القضاء العليا في المملكة العربية السعودية والفتوى التي قالها، حيث أشارت الورقة إلى أنه يجب أن تكون المظاهرات جزءًا من ثقافة الجهاد، في حين أن فتوى رئيس هيئة القضاء العليا ترى أن هذا كلام يعيث الفساد في الأرض. وهذه نقطة مهمة وليست بالقليلة، وخصوصًا عندما تخرج من باحثة شابة وواعدة؛ لأن هذه نقطة مهمة ويجب ألا تمر بسهولة، لاسيما في قضية تهم العالم الاسلامي كله بل تهم الإنسانية.

النقطة الثانية التي أثارتها الورقة هي أننا يجب أن نتعلم كيف ندافع عن الحق والعدل للإنسانية وليس فقط لقضايانا التي تخصنا مباشرة، فيجب الانتفاضة والغضبة من أجل انتهاك الحق، ويجب أن تكون عامة وشاملة ومجردة وبغض النظر عن جنسية الظالم أو المظلوم، وهذه قضية مهمة جدًا.

لكن لي بعض الملاحظات الفنية ذات الطابع البحثي، فقد شرعت ورقة الأستاذة نهى في عمل ثلاثة أبحاث وليست بحثًا واحدًا. فقد تحدثت عن اتجاهات الرأي العام، وعن الفتاوى وعن المظاهرات والاحتجاجات كأحد أشكال التعبير، وهذه ثلاثة موضوعات وليست موضوعًا واحدًا. وحاولت أن ترصد -وقد رصدت بالفعل- بقدر كبير جدًا من الدقة والمثابرة والمتابعة، لكن النقطة هنا أنني كلما ضيّقت نطاق البحث، أجدت فيه وسمحت لنفسي بالتعمق والتحليل والتفسير واستيعاب أطراف الموضوع، حتى ولو تماست مع مثل هذه الموضوعات الأخرى. فمثلا عندما نتحدث عن قضية الفتاوى يجب أن أشبعها بحثًا، وبالتأكيد سوف تتطرق إلى المظاهرات وإلى اتجاهات الرأي العام، ولكن أكون قد تعمقت في نقطة محددة.

النقطة الثانية هي مسألة الوصف والرصد، فهذه مرحلة من مراحل البحث وهى لا تأتي أيضًا إلا إذا تمكنت من اختيار نقطة صغيرة وموضوع محدد، أستطيع أن أنفذ فيه بقية مراحل العملية البحثية، وهي التحليل والتفسير. والتحليل في مثل هذه الموضوعات الثلاثة التي تناولتها ورقة الأستاذة نهى إما أن يكون تحليلا كميًا وإما تحليلا كيفيًا وكلاهما يحتاج إلى مرجعية للتحليل، أي التحليل على أساس معين وأن يكون لديَّ نقطة ثابتة يمكن بها الحكم على مدى صواب أو خطأ ما يتم تحليله. والنقطة الثابتة قد تكون هي مرجعية النصوص الدستورية التي تكفل للمواطنين حق التظاهر والتعبير عن رأيهم في البلدان موضع التحليل، ومدى تقييمنا لهذه الأحداث بالقياس إلى دستور تلك الدول نفسها حتى لا نضع أنفسنا في حرج. هناك مرجعية أخرى وهي أن يكون لديَّ تصنيف للدول المتناوَلة في مجموعات، فمنهاجيًا كان يمكن فحص حرية الحركة وحرية التظاهر في مجموعات من البلدان بالقياس إلى وضعها الديمقراطي، أو كونها أنظمة مغلقة أو أنظمة مفتوحة، نظام به درجة عالية من الحريات ونظام آخر ليس به درجة عالية من الحريات وهكذا؛ أي أن تكون هناك نقاط محددة يمكن من خلالها تحليل وتفسير هذه المعلومات التي تم رصدها. وبالتالي الوصول إلى النقطة الأخيرة وهي النتائج والتوصيات والأفكار.

هناك أيضًا نقطة أخيرة في التحليل الكيفي تخص مستوى الرصد، وهي الإجابة عن التساؤل التالي: ماذا قالت هذه المظاهرات؟ أي أن يكون التركيز ليس على العدد ولكن على الشعارات التي رُفعت والمطالب، وعلى تقييمنا لتلك المطالب على أساس مرجعي محدد، فهناك حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذه مرجعية، أو أن هذا يتظاهر على أساس إنساني وهكذا. وهذا يثير التساؤل حول مسألة الشطب الإرادي لحق الدعم المسلح للمقاومة. فهذه حركات تحرر وطني تناضل من أجل حق تقرير مصيرها وطرد الاحتلال وإنهاء الاحتلال العسكري والحصار وما إلى ذلك، وذلك طبقًا للمرجعية الدولية وحق تقرير المصير وما إلى ذلك، وأن المقاومة حق تكفله القوانين والشرائع كافة، وبالتالي يصبح الدعم المسلح حقًا يجب ألا يسقط حتى من الخطاب الإعلامي ناهيك عن الخطاب البحثي أو الخطاب السياسي.

أما ورقة الأستاذ عبده إبراهيم فإن أهم ما يلفت النظر فيها هو أن له سؤالا واضحًا ومحددًا، وهو السؤال الرئيسي أو الأساسي: لماذا تتحول خطابات الحرب إلى حروب خطابية فيما بين الفرقاء الذين ينتمون إلى جبهة واحدة؟ وهذا سؤال مهم، وهذا سؤال بحثي، وتحديد السؤال بهذه الدقة علامة من علامات جودة البحث، وأنا فقط أريد ذكر بعض الملاحظات.

الملاحظة الاولى الخاصة بكيفية عرض الافكار الرئيسية في هذا البحث. حيث يتناول سؤالا واضحًا، والتركيز في الجزء الاول من الدراسة كان على السؤال وشرح السؤال وأبعاده ومنهاجية معالجة أو منهاجية الإجابة على ذلك السؤال، وهذا مهم جدًا في تقديم المادة البحثية أو في عرضها؛ فليس من المهم الإغراق في التفاصيل التي جُمعت أو في الاستنتاجات الفرعية التي توصلت إليها. ولكن إذا كان السؤال واضحًا فيجب ان أوضحه للمستمعين حتى يكونوا على استعداد لتقبل أهمية هذا السؤال بالدرجة نفسها التي أشعر بها كباحث، اي أجعلهم يقعون في أسري ولا أقع أنا في أسر رغبتهم في الاستماع إلى تفاصيل كثيرة.

النقطة الثانية هي أنني كنت أرغب في أن تستفيد بالفعل مما نقلته عن الأستاذ الدكتور سيف في التركيز على مسألة المفاهيم وأنها هي قضية أساسية، وكان من الممكن ببساطة إعادة النظر فيما كتبت وأن تقف عند مفاهيم كثيرة جدًا وردت في البحث من هذا المنطلق، كشرح مفهوم الاعتدال ومفهوم المانعة ومفهوم محور الشر ومحور الخير، وتغوص في الخلفيات المعرفية التي تشير إليها هذه الكلمات ومن واقع الخطابات التي تم تحليلها. فلابد من التدليل بتلك الخطابات ثم البحث عن كيفية تعامل هذه الخطابات المتحاربة مع هذه المعاني، وهل التزمت بها؟ وهل خرجت عنها؟ وهل تبادلت المواقف بشكل تهريجي؟ فلابد أن تكون هناك نقطة ارتكاز في عملية التحليل وتوضيح العمق المفهومي لهذه المصطلحات أثناء البحث، وهنا تقدم شيئًا واضحًا وقويًا جدًا. كذلك هناك مفهوم العدو، والورقة بالفعل مليئة بالمفاهيم الاساسية وكان من الممكن البدء بمقولات الدكتور سيف والبناء عليها كعملية التحليل، وما مضامين هذه المفاهيم؟ وكيف يتم التعامل معها؟ وما هى الأدلة والبراهين التي تصدق على هذا الفهم أو تكذبه وكيف تؤثر؟ وما إلى ذلك.

وأنا أتفق مع الأستاذ عبده في اختياره لجريدة البديل التي أعتبرها جريدة قيمة جدًا ومنفتحة إلى حد كبير مقارنة بكثير جدًا من الجرائد المصرية، وقد أغلقت تلك الجريدة لاسباب اقتصادية. وهذا مما يُشعر الإنسان بالأسف بأن تكون هناك جريدة جادة وبها هذا القدر من التنوع وأن يكون هذا هو مصيرها وأن يكون هناك في المقابل جرائد لا تستحق مجرد النظر وتستمر في الوجود.

وفيما يخص المفاهيم نجد مفهوم الدول المعتدلة التي تطرح في المقابل مفهوم الدول المعوجة والدول الأكثر اعوجاجًا. وهذا خطاب يدخل في إطار الجدل الاحترابي الذي تم رصده وهذه المفاهيم مهمة جدًا.

هناك نقطة أخرى مهمة في عملية استخلاص النتائج والوصول إلى تعميمات، وآخذ على الورقة التعميم الذي ينطوى على مجازفة كبيرة جدًا، وسوف أختار أحد تلك التعميمات وهو القول بأن مصر أرادت أن تحذف حماس من المعادلة، وهذا تعميم غير صحيح؛ فمصر لا تريد أن تحذف حماس أبدًا. وقد يكون هناك قصور في أداء الدبلوماسية المصرية من وجهة نظر الباحثين أو المتابعين أو المراقبين أو المحللين. ولكن القول ببساطة هكذا إن مصر أرادت أن تحذف حماس من المعادلة وأن تتجاوزها كعقبة في طريق عملية السلام، فإن هذا تعميم. فحقيقة الموقف المصري هو أنه بالعكس لا يريد حذف حماس، بل إنه يريد أن يحافظ على حماس وفقًا لوجهة النظر المصرية التي تتبناها الدولة حسب تقديرها للمصلحة الفلسطينية والمصرية في الوقت ذاته. ويمكن أن نأخذ ونعطي مع هذه الرؤية، وحتى لو سمعنا هذا الرأي على ألسنة البعض فإنه علينا ألا نتركه يمر هكذا دون تعقيب ودون تقييد، بل يجب أن نؤكد أن هذا الكلام غير صحيح وأنه يمسني كمصري أولا، وكباحث موضوعي ثانيًا، وكحريص على مصلحة مصر وفلسطين في الوقت نفسه ثالثًا. فالتعميم من هذا النوع وغيره من التعميمات ليس من الدقة العلمية في شيء.

أيضًا مرت الورقة على استراتيجية العدو القديمة المتجددة وهي «فرق تسد»، وهذه مسألة مهمة جدًا، وهي مقولة تحليلية ويمكن أن تقوم الورقة باعتماد هذه القاعدة

الاستعمارية كأساس في تحليل هذه الخطابات المتحاربة، وهل تخدم هذا المبدأ أم تقلل من خطورة هذا المبدأ؟ وهذه نقاط منهاجية في البحث.

وقد قرأت أنه في عهد الاحتلال الانجليزي لمصر كان هناك أحد الأزهريين الذي كان لا يملك من أمره شيئًا؛ لا يستطيع أن ينضم إلى الفدائيين وخصوصًا أنه كان كفيفًا، فأراد المقاومة لكن على طريقته. والتفت إلى قاعدة فرق تسد، ووجد أنه من الأهمية مقاومتها، فكتب بعض الأبيات حتى تكون سهلة الانتشار بين الأوساط الشعبية وتربي ثقافة للوعي ومقاومة الاحتلال، الذي يعمل على تفرقة الجبهة الداخلية وتفتيتها وإدخالها في معارك جانبية، وتقول تلك الأبيات:

يسوس ساس سائس مسوس
سياسة الغرب ليس لها قاموس
استغفر الله لها قاموس
فرق تسد واظلم شعوب الشرق
تجد سريعًا خيرها كالبرق

أما فيما يخص ورقة الأستاذ عبد الله عرفان، فقط سأقول عددًا قليلا من الملاحظات. فالملاحظة الاولى تتعلق بنوعية هذا البحث، والذي هو بحث جاد جدًا ومهم جدًا بالرغم من التفاصيل التي قد تختلف أو قد لا تكون نهائية، ولكن هو بحث جاد جدًا وأتصور أنه حتى يوضع في مكانه الصحيح علينا أن نصنفه ضمن الاقتصاد السياسي للمقاومة. وهذا النوع من البحوث قليل جدًا؛ لان الاقتصاد السياسي للمقاومة هو جزء من بناء هذه المقاومة، ومن الحكم على نجاحها أو فشلها. وهذا هو المنطق الذي يجب أن يصنف البحث من خلاله؛ الاقتصاد السياسي. وكنت أتصور -إضافة إلى الجوانب الإيجابية القوية جدًا التي ذكرها البحث- عددًا من النقاط:

فهذا البحث له طريقة أخرى في العرض، تصلح معه وربما لا تصلح مع الأبحاث الأخرى، ففي مثل هذا البحث الذي يتناول موضوعًا يحاول فيه التعرف على الجانب الاقتصادي وتحليله في أزمة أو في الحرب على غزة يجب تحديد السؤال الرئيس للبحث وأهم النتائج في أول البحث بدون مقدمات، على أن يقوم باقي البحث بالبرهنة على تلك النتيجة ومدى مصداقية تلك النتيجة من خلال عرض الحيثيات من واقع المادة. وهذه الطريقة تختصر وقت العرض وتجعل الباحث أكثر قدرة وتمكنًا على تنظيم العرض؛ لأنه ليس مطلوبًا في العرض قول كل ما قيل. وهنا نجد المعلومات تتداعى وتتوالى في الذهن بشكل منظم ومرتب وواضح جدًا دون الدخول في التفاصيل.

أيضًا في تعميق هذا النوع من الأبحاث التي تتعلق بالاقتصاد السياسي للمقاومة، لابد من البدء بالقول بأن الاقتصاد السياسي للمقاومة يكون في حالة عافية وقوة مضافة إلى جهد المقاومة كلما كان مستقلا، وكلما كان معتمدًا ذاتيًا على نفسه، أو كلما كان لديه روابط إقليمية وخطوط امداد من وراء الحدود، أو كلما كان بعيدًا عن هيمنة الجهة المعادية، وهذه مجموعة من الافتراضات. وعلة العلل في الاقتصاد السياسي للمقاومة أو الاقتصاد السياسي للجهاد أن يكون مرهونًا لإرادة غير إرادة المقاومة. فإذا كان الاقتصاد مرهونًا لإرادة أخرى، حتى لو كانت إرادة صديقة، فهو نقطة ضعف وثغرة هائلة جدًا في جدار المقاومة، ناهيك عن أن يكون الاقتصاد كله واقعًا تحت هيمنة العدو. فكل ما ذكرته الورقة من معلومات كان يمكن أن يلخص في جملة واحدة كبيرة وهي أن هكذا اقتصاد يعني كذا، لكن هذا لا يعني الاستسلام للاحتلال أو التكيف معه. فهناك جهد المقاومة ومحاولة للخروج ولتغيير هذه الوضعية البائسة للاقتصاد، وهنا يظهر الدخول في عمق المسألة؛ أي عمق مسألة دور الجانب المادي؛ لأن أغلب الانتقادات التي وُجهت إلى أداء المقاومة فى العدوان على غزة هو أنها تسببت في أضرار مادية بالحسابات المادية. ولو ضبطنا المسألة بأن هذا هو اقتصاد سياسي للمقاومة، وليس اقتصادًا سياسيًا لبلد في حالة عادية أو في وضع اعتيادي، وأن الاقتصاد السياسي للمقاومة له شروط وله قواعد وله أصول يسير وفقًا لها، فسيتضح الأمر ويمكن الرد على تلك الانتقادات. علينا إذن أن نتساءل: هل هذه الأصول والقواعد متوافرة في حالة غزة أم غير متوافرة؟ ويحاول البحث تسجيل المتوافر من هذه القواعد والأصول وغير المتوافر منها، لتكون النتيجة المتوقعة كذا. ولكن قراءة هذه النتيجة يجب ألا تكون بعيدًا عن مبادئ الاقتصاد السياسي للمقاومة وباعتباره جزءًا -وليس كل شيء- من مجهود العمل المقاوم. وأعتقد أن التحليل الكمي ضعيف جدًا في الاقتصاد السياسي لأنه بالتأكيد سيدين المقاومة، ولكن هذا وحده لا يعطي الصورة الحقيقية للمقاومة وإلا لحكمنا على كل المقاومات في التاريخ بالفشل. فخسائر جانب المقاوم باستمرار سواء المادي أو الإنساني من حيث وقوع ضحايا أو شهداء أكبر بكثير جدًا بما لا وجه للمقارنة معه مع الجانب المعتدي؛ أي أن هناك معايير أخرى للحكم على الاقتصاد السياسي، منها أو أقلها المعيار المادي الاقتصادي البحت الذي يمكن أن يقيّم بالدولار أو بالدينار.

وهنا تتضح خطورة التحليل المادي للاقتصاد السياسي للمقاومة، وهي أنه يوصل إلى النتيجة التي يريدها الطرف الآخر وهي عبثية المقاومة؛ أي أنها تقدم دليلا مجانيًا على عبثية المقاومة. ولكن نتحدث عن اقتصاد سياسي مقاوم له قواعد وله أصول وله رؤية وله منهاجية مختلفة في التحليل عن الاقتصاد السياسي العادي.

الأستاذ أمجد جبريل:

أريد البدء من ورقة الأستاذ عبد الله عرفان، وأريد الحديث عن فلسفة العقوبات والمعونات، ففي كلتا الحالتين تتم تربية المجتمعات على التبعية، فالبعض يتصور أنه لو كوفئت حماس لربما كان هذا أفضل. وأنا أعتقد انه بهذه الطريقة حماس ربت مجتمعًا أفضل، وعلى الوتر نفسه توجد آية قرآنية تقول ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة:٢١٧]. والبعض يتصور أنه لو انضبط بعض الفلسطينيين ستتوقف إسرائيل عن القصف والدمار، وهذا غير صحيح بالمرة. فوالله لو سلم الفلسطينيون بالشروط كلها لن تتوقف إسرائيل عن القصف؛ لسبب بسيط جدًا وهو أن القضية لا تتعلق بنوعية الشروط. بل إن القضية تتعلق برغبة إسرائيل في أن يستسلم الطرف الآخر، وبالتالي شروط الاستسلام قابلة للتطور.

وأثني على فكرة مراجعة مفاهيم الوسطية والاعتدال والممانعة وما إلى ذلك، وأظن أن الحل الوحيد للسياسة العربية في تلك المرحلة هو أن ينمو التيار الوسطي. والحقيقة أن مصر ليست معتدلة دائمًا، فمثلا الرئيس مبارك رفض اتفاق ليفني فور توقيعه؛ لأن المصلحة الأمنية للنظام ضُربت في مقتل، وهنا بالتالي لابد أن يتخذ موقف الممانعة ولا يمكن أن يكون معتدلا أبدًا.

وبمناسبة موضوع المظاهرات أريد الحديث عن فكرة القضية الفلسطينية بين العرب والإسلام، فنظرًا لضعف النظام العربي ونظرًا للعوائق العديدة الموجودة في النظم العربية، فإن أهمية الإسناد العربي تقل بالتدريج، ولعل السيد عمرو موسى وهو جالس في مؤتمر دافوس مع انسحاب أردوغان هو دليل على ذلك، أي أن هناك شيئًا يحدث وأزمة غزة رمت القضية الفلسطينية في اتجاه الإسلامي وأبعدتها قليلا عن الاتجاه العربي.

أريد الحديث حول مسألة التواطؤ على غزة، حيث يتصور البعض خطأً أن مصر متواطئة في موضوع العدوان، لكنني أرى أنه من زاوية التحليل الاستراتيجي البحت ورؤية إسرائيل للمسألة، لا يمكن أن تُخطر إسرائيل مصر بالموضوع، لماذا؟ لأن هذه مصالح إسرائيلية أمنية عليا، يمكن استشارة الولايات المتحدة الأمريكية فيها فقط، ومن الجائز استشارة دولة أوروبية أو اثنتين لا أكثر، لكن إسرائيل لن تستشير طرفًا قد يساعد الفلسطينيين بطريقة أو بأخرى حتى ولو في لحظة تعاطف.

النقطة المهمة الأخرى هي أن النظم العربية عاجزة وليست متواطئة؛ لأن المتواطئ يمتلك الإرادة وقد يتحالف مع أطراف أخرى، لكن العاجز هو شخص قاعد، وهم قاعدون.

الأستاذ أشرف أنور:

دائمًا ما يتم تحذير الباحثين من الوقوع في الأحادية، فالجريمة التي ارتُكبت في حق الرأي العام العربي من الإعلام العربي هي الأحادية، فإما مع وإما خائنًا أو عميلا أو كافرًا. والأستاذة نهى في رصدها للفتاوى تغافلت فتوى ظهرت في قناة الجزيرة كفّرت رئيس مصر، وهذه قصة في منتهى الخطورة تؤدي إلى حالة التكفير المتبادل.

كذلك تساءلت الأستاذة نهى عن سبب منع التظاهرات في مصر والسعودية، وذلك لأن تلك المظاهرات خرجت في الشوارع ليس لتأييد غزة، وإنما للتظاهر ضد الأنظمة المصرية والسعودية، وبالتالي أنا كنظام مستبد سوف أمنعها. أي أننا بعدنا تمامًا عن القضية المحورية التي كانت تحدث وأن هناك حربًا على غزة ودخلنا في إشكالية من هو الخائن ومن هو العميل ومن هو كافر، وهذا الهجوم على مصر تحديدًا قيّد الرأي العام المصري في الحركة. وأنا أزعم أنه قيد حتى الحكومة المصرية في الحركة.

بالنسبة لتركيا، دعونا نتساءل: لماذا تحرك الرأي العام التركي الآن؟ أين الرأي العام التركي سنة ١٩٦٧، وسنة ١٩٧٣، وسنة ٢٠٠٦؟ ذلك لأن الوضع الداخلي في تركيا كان محتقنًا وفي حاجة إلى التفريغ الإسلامي، فالشعب التركي بعد أزمة الحجاب كان في حاجة إلى هدف إسلامي قوي يسمح به النظام التركي.

النقطة المهمة الأخرى هي الخاصة بالمحور المقاوم، فإيران شيعة وحزب الله شيعة وسوريا نظام علوي من الشيعة. وقد تم تأييد حماس من قِبل هذا المحور.

الدكتور إبراهيم البيومي غانم:

فيما يتعلق بالموقف التركي أرى أن الموقف التركي له تفسير بالطبع، ولكنني أخالفك في تفسيرك الذي ذهبت إليه، فقد ذكرت أن هذا تم رغبة في التنفيس عن الاحتقان الداخلي وهذا غير صحيح، لماذا؟ لأنه لو عدنا بالفعل إلى المراحل أو المحطات الزمنية التي أشرت إليها وهي ١٩٦٧ و١٩٧٣ و٢٠٠٦، فإن السبب في التحرك التركي تلك المرة هو وجود تغير جذري داخل النظام السياسي التركي باتجاه الديمقراطية، وباتجاه وجود نظام منتخب بإرادة شعبية حرة، ولا يوجد عليها أدنى شك، فلم يظهر ولو ادعاء واحدًا بأن الانتخابات تم تزويرها. ومعنى هذا أن هذه الحكومة تعبر عن إرادة الأمة، وأن العقد الذي بينها وبين الشعب هو أن تظل وفيهة له، وبالتالي هي ممسكة بنبض هذا الشعب، وقد عبرت عنه في الخارج وبأن هذه قضية يجب التصرف فيها بهذا السلوك الدولي. فالعلة ليست في الاحتقان، ولكن بالعكس العلة في الانفراج والارتياح السياسي الداخلي

في تركيا، في ظل حالة من الاستقرار الداخلي السياسي، الذي مكّن هذه الحكومة من أن تنطق باسم الشعب وتعبر عن إرادته بيسر وسهولة وتركت له حرية التظاهر.

النقطة الأخرى هى أن الدولة التركية تصرفت بقدر مكانتها وليس بقدر إمكاناتها، ومصر على الطرف الآخر تصرفت بأقل من مكانتها رغم ان لديها إمكانات كبيرة. والتصرف وفق الإمكانية هو مسؤولية القوة الصلبة، والتصرف بقدر المكانة هو مسؤولية تقع بالدرجة الاولى على الطاقم السياسي الحاكم، وعلى الدبلوماسية التي تعبر وتنطق باسم الدولة في المحافل الدولية. ونحن كان لدينا قصور، ويجب أن نعترف بوجود قصور في الجانب الدبلوماسي وفي الجانب السياسي.

أما الحديث عن مسألة التواطؤ فهذا كلام لا يجوز ولا يمكن أبدًا قبوله تحت أي ظرف من الظروف على الإطلاق؛ لأنه غير مبرر من الناحية العلمية أو من الناحية الواقعية. فهناك تصرف بحسب قدر المكانة كما تصرفت تركيا، ولم تخسر شيئًا بل كسبت أشياء كثيرة جدًا، وهناك تصرف بأقل من هذه المكانة يترك لكل من هب ودب أن ينال من مصر، وهذه المسؤولية تقع على من قصّروا في هذا التعبير عن هذه المكانة بالقدر الذي كان يجب أن يكون. أما الآخرون فهم أشباه دول ومعسكرات تسمى دولا وآبار نفط، يُقام عليها علم ودولة، وهذه مسائل معروفة. أما نحن فلابد أن نحاسب أنفسنا ولا نضع أنفسنا في مستوى أقل من إمكاناتنا على الإطلاق.

الأستاذ محمد عسكر:

لديّ بعض الملاحظات السريعة أولها لورقة الأستاذة نهى، فتحليلها كان عريضًا جدًا وممتازًا لمعرفة تضاريس المظاهرات في العالم كله، لكن هناك بعض التعميمات، فحينا ذكرت الورقة أنه تم تخصيص يوم في مصر وساعة معينة قبل الفجر للدعاء للفلسطينيين وأغلب المسلمين قاموا بذلك، أعتقد أن هذه عملية صعبة جدًا في حسابها ورصدها.

أما بالنسبة لورقة الأستاذ عبده فأتساءل: لماذا لم تشر إلى التحرك الأوروبي السريع لدعم موقف النظام المصري أثناء حرب غزة، وتحديد أسبابه ومبرراته ونتائجه؟ وهل هناك نتائج لمؤتمر شرم الشيخ؟ أم أنه كان ظاهرة للعلاقات العامة ولدعم الموقف إعلاميًا فقط؟

نقطة أخرى جوهرية لم يتم التعامل معها بعمق، وهي أن الصراعات موجودة منذ نشأة النظام العربي، وأن البعض يرى أن حرب غزة هي شهادة وفاة للنظام الرسمي. وهذه النقطة كانت في حاجة إلى بحث. فإذا كانت قضية فلسطين بالفعل لها نتائج على مستوى النظام الرسمي بدءًا من عام ١٩٤٨ أدت إلى تغيرات سياسية على قمة هرم السلطة في كثير من الدول العربية، تصبح هذه المقولة في حاجة إلى مزيد من الاختبار.

الأستاذ محمد عبد الله:

لي ملاحظات أو سؤال عن الورقة البحثية التي قدمها الأستاذ عبدالله، الخاصة بخسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة العدوان، والجزء الذي أشار فيه تحكم إسرائيل في مدى تطور الاقتصاد الفلسطيني وتدفق الموارد إليه، أريد فقط معرفة مدى الارتباط بين ما قيل وبين الأطروحات التي تم تداولها في إسرائيل عن استبدال التسوية الاقتصادية بالتسوية السياسية من خلال تحسين أوضاع الفلسطينيين سواء في الضفة أو في القطاع.

ففي أثناء مؤتمر أنابوليس تحدثت ليفني عن إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني باعتباره الهم الأساسي في عملية التسوية، كذلك نتنياهو في برنامجه الانتخابي تحدث عن الجانب الاقتصادي لعملية التسوية، وبالتإلى هل ستقبل السلطة الفلسطينية بتسوية منتقصة مثل تلك التسوية الاقتصادية دون التسوية السياسية التي تتضمن الانسحاب من الأرض؟

وأعتقد أن فتوى منع التظاهر هي فتوى مثيرة للجدل؛ بمعنى الاستناد إلى أساس ديني لمنع حرية من الحريات التي كفلتها كل الشرائع والأديان وهي في حاجة للتصدي الديني قبل أي شيء.

الدكتور إبراهيم البيومي غانم:

موضوع الفتاوى موضوع مهم جدًا وكان يستحق بحثًا منفردًا، خاصة ما تمت الاشارة إليه حول مسألة الفتوى التي صدرت بتكفير الرئيس مبارك، فكل هذه المظاهر من أعراض أمراض وشيء مقزز. فمن هو الذي يحكم على شخص آخر – بغض النظر عن مقام الرئيس– بالكفر. فهذا النوع من الخطابات الذي يدخل فيه هذا النوع من الفتاوى يدل على أن الأساس الديني للفتوى ليس هو المعيب، ولكن هؤلاء الذين يفتون هم المعيبون. فليس العيب في أن تستند الفتوى إلى أساس ديني بل بالعكس، لكن العيب هو في فهم هذه المرجعية الإسلامية وفي كيفية توظيفها وفي كيفية العبث بها. فهذه فتاوى عبثية، سواء التي تكفر الرئيس، أو التي تتهجم على شخصه، أو التي تحرم المظاهرات. وإذا أردنا أن نحكم لابد أن يكون لدينا نقطة مرجعية واضحة كالدستور والقانون، وما جرى عليه العرف أو القيم الإنسانية المستقرة في الوعي الجماعي للشعوب والأمم وما إلى ذلك.

الأستاذ عزو محمد عبد القادر ناجي:

بالنسبة للأوراق، أعتقد أنها لم تقدم الحلول لتجاوز الحدث وحل المشكلة على ضوء المؤتمرات واللقاءات والنتائج، فإعمار غزة ليس هو النهاية لأن إسرائيل لا تزال موجودة. والتساؤل

هو: كيف نتعامل مع الحدث بعد حدوثه أو كيف ينبغي أن نتعامل معه حتى نكون أكثر واقعية؟ فنحن نريد سيناريوهات حل؛ سيناريوهات دائمة ومستقبلية وليست مرحلية لتجاوز الحدث. وأعتقد أن هذا كان من الواجبات الاساسية التي يجب أن تحدث فى ختام المؤتمر.

الدكتور سيف الدين عبد الفتاح:

بسم الله الرحمن الرحيم، مبلغ استفادتي من هذه الحلقة من حلقات هذا المؤتمر كبير جدًا؛ فالبحوث التي قُدمت تضمنت قيمة ذاتية. لكن تعلقيات الدكتور إبراهيم شكلت قيمة مضافة لهذه القيمة الذاتية لهذه البحوث، وهناك صنفان من الناس: صنف تقول ليته يسكت، وصنف آخر تقول لعله لا يصمت.

أريد معالجة عدة قضايا سريعًا، فالأمر المهم الذي أتى في هذه الدراسات كلها وخاصة الدراسة الخاصة بالأستاذ عبد الله، هو أنني لأول مرة أشعر بأن التعبير الذي استخدمه نعوم تشوميسكي حول هندسة الإذعان كتعبير مجازي أراه تعبيرًا هندسيًا، فقد ذكرت ورقة الأستاذ عبدالله أنه تتم إعادة هندسة المدينة – في مرحلة إعادة الإعمار– لتكون في حالة غير مقاومة، وهذه نقطة شديدة الخطورة وهذا مهم جدًا، فأنا أشعر بأنه بين عمارة الأكوان وعمارة البنيان وعمارة الإنسان صلة لابد أن تُؤكد، فدائمًا ما يتم الحديث عن أن البنيان لا يكون معمورًا إلا بإنسان. وهندسة الإذعان لك أن تحذر منها ولك أن تؤكدها، وأنا أؤكد ذلك في إطار ما سُمي بعد ذلك بإعمار جنين، فعندما حدثت مذبحة جنين لم تعرف إسرائيل كيف تدخل الحارات بالدبابات، وأول شيء قامت به إسرائيل لإعادة إعمار جنين هو رصف الطرق وتوسيعها حتى تتمكن الدبابات الإسرائيلية من الدخول فيما بعد؛ لأن الحارات الضيقة منعت الدبابات من الدخول وكان المقاوم حينما يكر ويفر يستطيع أن يكر ويفر من غير أن يلحظه أحد.. لكن الآن جميع المقاومين مكشوفون. وبالتإلى هنا تظهر مسألة هندسة الإذعان.

كذلك المسألة المتعلقة بعقلية الوهن وثقافة الإهانة، فالله سبحانه وتعالى كرّم الإنسان ثم بعد ذلك نقوم بإهانة الإنسان بشكل دائم في محاولة لترويضه وفي محاولة منح أو منع الكرامة، وأتصور هنا أن تفسير الآية القرآنية ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء:٧٠] أن الضمير هنا يعود على الله سبحانه وتعالى ليكون فعل التكريم هو فعلا إلهيًا لا ينتهكه أحد ولا يستطيع أحد أن يتنازل عنه.

أما ما يخص الاقتصاد السياسي للمقاومة، فأنا أريد في المقابل الحديث عن مقلوب الاقتصاد السياسي للمقاومة، وهو الاقتصاد السياسي للإذعان، وهذا علم له مقولاته وخطاباته. ومن المهم الإشارة إليه لأنه جزء لا يتجزأ من الخطة الإسرائيلية. فقد قامت إسرائيل بضرب الناس بالطائرات حتى ينفك ارتباط الناس بحماس.

وهنا تظهر قضية مهمة جدًا وهي تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إنسانية. وأنا هنا أريد أن أغير كلمة (الإنسانية) لأن الغرب يضيق مفهوم الإنساني، ويريد وصف الإنساني بأنه استجدائي لكن معنى الإنسانية هو أن تكون هذه القضية في شعور وعقول الناس بحيث تنتشر ويكون اهتمام الناس بهذا الموضوع باعتباره إنسانًا.

وفي قضية التعمير والحسابات المادية وعبثية المقاومة وتكلفة الحرب وفك الارتباط بالمقاومة، فهذه كلها آليات مهمة لإعادة تشكيل الشخصية، وهذا ما نراه ونسمعه حول إعادة تأهيل المواطنين في غزة وكأنهم معاقون.

كذلك مسألة سرقة جوهر الحدث ونقله من العدوان والدمار إلى الإعمار، ويمكن أن يحدث الأمران معًا. فالقضية ببساطة حلها هو عدم التدمير من الأساس، لكن مع الأسف يتم التدمير والتعمير معًا، وهذا يذكرنا بحرب أفغانستان وقصف الطائرات للسكان بالقذائف وبالطعام معًا. وكأنه يمكن لمسألة الإعمار أن تتوه إلى هذا الحد الذي نحن بصدده.

كذلك فيما يخص قضية فرق تسد، ويمكن أن تكون الكلمات البسيطة مداخل للتحليل، ومن أهم حكم الشيخ الطرطوشي (لا تستمع لنصيحة عدوك في أخيك).

الدكتور إبراهيم إليومي غانم:

أريد أن أؤكد أنه لا يجوز التقليل أبدًا من مسألة أن المظاهرات قد تؤدي إلى عمل تخريبي أو أشياء تضر ولا تنفع، فهذا الاعتبار من الخطأ تجاهله أو نظن أن المتظاهرين سيتظاهرون كما كان في عهد عمر بن الخطاب. فهناك الآن اعتبارات واقعية وهناك عدم معرفة واتجاهات وأفكار، ولكن هذا لا يعني أن يكون ذلك ذريعة لمنع المظاهرات، والحل هو تطوير ثقافة ممارسة التظاهر بشكل سلمي وقانوني ومنظم ويوصل الرسالة، وهذا هو ما نريده. أما المنع التام أوالإباحه التامة، فكلاهما يعبر عن موقف متطرف وغير مفيد وضار في كل الأحوال للمتظاهر وللمتظاهَر عليه، ونحن نريد أن نكون في الوسط المعقول الذي يراعي المصلحة من كل جوانبها، وهذا ليس تبريرًا للاستبداد، ولكن ترشيدًا لممارسة الحق الأصيل في التعبير عن الرأي بالتظاهر او الإضراب.

الأستاذ عبده إبراهيم:

فيما يخص اختياري لجريدة البديل فقد أشرت إلى الظروف التي جعلتني أعتمد على البديل فقط. أما الملاحظة الخاصة بأن الشيعة هم فقط المقاومون، فإنني أختلف مع هذا الرأى؛ ذلك أنني أرى أن هناك عددًا من المقاومين الآن داخل القاعة.

الأستاذ عبد الله عرفان:

حول التسوية الاقتصادية كبديل للتسوية السياسية، أنا أتساءل: أين التسوية السياسية؟ كذلك فإن التسوية الاقتصادية لم تكن أبدًا بعيدة عما يحدث، كذلك فإن السمات العامة التي تم الحديث عنها كانت سائدة أثناء ما يسمى بالتسوية السياسية، وما حدث هو أنهم اعتبروا أن التسوية الاقتصادية قد تكون أكثر جدوى من التسوية السياسية، أي أن التسوية الاقتصادية هي شكل من أشكال التلوين والتي لن تكون بعيدة عن الأطر العامة للسياسة الإسرائيلية تجاه فلسطين.

الأستاذة نهى طارق:

لي تعليقات سريعة خاصة بدور الأحزاب، أعتقد أنه كان دورًا قليلا جدًا، أما الدور الأكبر فقد كان لحركة الإخوان المسلمين ولشباب حركة ٦ من أبريل وشباب كفاية.

أما فيما يخص عدم اهتمام الشعب الأمريكي بالقضية الفلسطينية، أعتقد أننا غير مهتمين بإيصال القضية إليهم من خلال وسائل الإعلام، والمفترض أن تبحث ماذا يجب علينا أن نفعله ثم نبحث ما سبب عدم اهتمامهم بالقضية.

فيما يخص تركيا، أعتقد أنها ليست الدولة الإسلامية الوحيدة التي اهتمت بالقضية بل العالم الإسلامي كله، وأعتقد أن هذا جزء من الصحوة الإسلامية التي تركز على الهوية الإسلامية.

أما فيما يخص الحلول، فيمكن أن نشيع ثقافة المقاومة وثقافة الجهاد في سبيل الله ومن ضمنها ثقافة التظاهر في الشعب المصري، ونعتبر أننا في حالة حرب أو جهاد في سبيل الله وأن نخصص أوقاتًا على الإنترنت وكتابة تعليقاتنا في المواقع الإخبارية الأمريكية؛ لأن هذا جزء من الجهاد، أو عمل صندوق للتبرع لفلسطين على المستوى الأسري.. وهكذا.

الدكتور إبراهيم البيومي غانم:

إن ما قالته الأستاذة نهى هو ما يسميه الاستراتيجيون الإسرائيليون المعركة على قوة الوعي، وأحد الاستراتيجيين الإسرائيليين الكبار أصدر كتابًا تحت عنوان «المعركة على حزب الله»، باعتبار حالة الحرب المفتوحة بين حزب الله وإسرائيل، وهذه النقطة تمثل إطارًا عامًا للبيئة التي تندرج ضمنها هذه البحوث والموضوعات التي طرحتها هذه الجلسة. فإذا كانت هذه الرؤية الإستراتيجية عن الطرف الآخر واضحة في أذهاننا ستكون أبحاثنا أكثر عمقًا وأكثر وعيًا بخطورة فكرة الحرب الداخلية فيما بيننا، وتحويل الخطابات إلى خطابات متحاربة وفقًا لقاعدة «فرق تسد»، وسندرك بشكل أعمق لماذا هذا التدمير وبهذا الحجم الهائل والمفرط. وأحيانًا العدو يوقفه عن التدمير الشيء الجميل مثل الأطفال، والتي لم نغطها بشكل تام في إعلامنا، فالأطفال بهم ثلاثة أشياء تهزم أي قوة: الجمال والبراءة والمستقبل، وهذه قوى ثلاث لا يمكن هزيمتها على الإطلاق، وأي إنسان –مهما بلغت وحشيته وبربريته– يجب أن يقف أمام هذه الأشياء الثلاثة ولا يتجاوزها. وفي تاريخ الأندلس وقف العدوان أمام الجمال الهندسي لقصر الحمراء وسموه بالفردوس الأرضي؛ لأنه بالغ الجمال بحيث لا يمكن لإنسان – مهما كان متوحشًا– أن يهدمه.

وحول مسألة توافق الأمريكان مع نظامهم، فإن هذا ليس بسبب الديمقراطية أو أن الحكومة تلبي مطالب الشعب وبالتالي الشعب لا يعارضها في سياستها الخارجية، بل إن السبب هو أن هناك رواية واحدة يتلقاها الشعب الأمريكي صباح مساء، وهي رواية زائفة وغير حقيقية ولا تواجَه بالرواية الأخرى، وهذا يفسر سر الانتفاضة وقوة الموقف الذي اتخذه أردوغان في دافوس؛ لأنه اراد أن يقول على الملأ وأمام العالم إن هناك رواية أخرى، وهذا هو سبب الصدمة الكبيرة في الغرب والصدمة التي أحدثها هذا الموقف.

هناك ثلاث استراتيجات كبرى تتحرك إسرائيل من خلالها في مواجهة المقاومة، فإسرائيل الآن لم تعد تتحرك أمام أنظمة عربية؛ حيث سقطت كلمة دول الطوق ودول المواجهة، وهم يتصرفون الآن وفق ثلاث استراتيجيات لإضعاف وتقويض مصادر قوة المقاومة، وذلك بعد أن رصدوا ثلاثة مصادر لقوة المقاومة، مما يعنى ضرورة خفض هذه المصادر إلى أدنى حد إن لم يتم القضاء عليها؛ قوة الإيمان والعقيدة التي يتبناها المقاومون سواء كانت مقاومة مسلحة أو سياسية أو غيرها؛ أي كيف تتم زعزعة هذه القوة؟ من خلال إثارة النزاعات الطائفية والمذهبية بين الشيعة والسنة وإثارة الخلافات، وهناك قائمة بأسماء الأشخاص الذين ترضى عنهم الخارجية الإسرائيلية، لأنهم أشخاص يعملون على إثارة هذه القضايا. أما العنصر الثاني فهو قطع قوة الروابط الإقليمية للمقاومة؛ بمعنى أن تكون محاصرة في قفص وأن تُقطع روابطها الإقليمية خارج هذا القفص سواء مع سوريا أو مع إيران أو مع مصر، وهم يلعبون على فك كل الروابط ومشاعر التعاطف من النظام المصري ولكنهم لا يستطيعون؛ لأن تلك القضية هي جزء من الأمن القومي المصري ولا يمكن فصله أو التهاون فيه. أما العنصر الثالث والأخير فهو وقف قدرة المقاومة على التوسع الاجتماعي وفك الروابط الاجتماعية وإضعاف قدرتها على الالتحام بالمجتمع، وترى إسرائيل أنها لن تصل إلى درجة الانتصار أو إضعاف المقاومة قبل أن يكره مجتمع المقاومة مقاومته وقبل أن يكره المجتمع العربي

المتعاطف مع المقاومة هذه المقاومة ويرى أنها تسبب له أضرارًا اقتصادية وتأتي له بالكوارث والشهداء.

وهذه ثلاثة أمور مهمة جدًا: إضعاف قوة العقيدة لدى المقاومة وهذه هي معركة الوعي، وإضعاف قوة الروابط الإقليمية وهذه معركة الجيوبوليتكس في علاقات المقاومة بالمحيط الاستراتيجي لها، وإضعاف قوة التجانس والارتباط والتغلغل الاجتماعي للمقاومة.. أي جعل المقاومة معزولة عن مجتمعها والوصول إلى درجة أن يكرهها المجتمع لأنها تأتي له بالموت والدمار.

●●●